

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي الشركة الوطنية للتأمين على الحياة والعام (ش م ع ع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة للشركة الأم ("البيانات المالية") للشركة الوطنية للتأمين على الحياة والعام (ش م ع ع) ("الشركة") وشركتها التابعة ("المجموعة") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ التي تشمل بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وبيان الدخل الشامل، وبيان التغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، متضمنة ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي الموحد للمجموعة والمركز المالي المنفصل للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وعن أدائهما المالي وتدفقاتهما النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير يتم وصفها بشكل إضافي في فقرة مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. إننا مستقلين عن المجموعة وفقاً لقواعد الأخلاق الدولية للمحاسبين المهنيين (متضمنة معايير الإستقلال الدولية) (مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين) جنباً إلى جنب مع متطلبات السلوك الأخلاقي التي هي ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في سلطنة عُمان، لقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ووفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين. نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر الأساس لإبداء رأي تدقيق حول هذه البيانات المالية.

أمر التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت هامة بشكل كبير في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة الحالية. لقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المنفصلة والموحدة ككل، وفي إبداء رأينا في هذا الشأن، لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور. بالنسبة لكل أمر مذكور أدناه، إن وصفنا لكيفية معالجة تدقيقنا للأمر يتم تقديمه في هذا السياق.

لقد استوفينا المسؤوليات الواردة في فقرة مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المنفصلة والموحدة من تقريرنا، بما في ذلك فيما يتعلق بهذه الأمور. بالتالي، يتضمن تدقيقنا تنفيذ الإجراءات المصممة للرد على تقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية. إن نتائج إجراءات تدقيقنا، بما في ذلك الإجراءات المتبعة لمعالجة الأمور أدناه، توفر الأساس لإبداء رأي تدقيق حول البيانات المالية المرفقة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
الشركة الوطنية للتأمين على الحياة والعام (ش م ع ع) (تابع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية	أمور التدقيق الرئيسية
<p>قمنا بتقييم إحتساب الإدارة لإلتزامات التأمين وأصول إعادة التأمين من خلال تنفيذ الإجراءات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقييم واختبار ضوابط الرقابة الرئيسية حول عمليات التعامل مع المطالبات وعمليات وضع الإحتياطيات الخاصة بالمجموعة. وقد قمنا بفحص أدلة تشغيل ضوابط الرقابة على تقييم الإحتياطيات الفردية للمطالبات، مثل ضوابط رقابة مراجعة الخسائر الكبيرة واستعراض القرائن الداخلية (حيث يقوم المراجعون بفحص وثائق دعم احتياطيات المطالبات وإعتبار سواء المبلغ المسجل في البيانات المالية قد تم تقييمه بشكل ملائم). • فحصنا عينة من احتياطيات المطالبات وحصة ذات الصلة من أصول إعادة التأمين من خلال مقارنة المبلغ المقدّر للإحتياطي بالمستندات المناسبة، مثل التقارير الخاصة بمدققي الخسائر وعند الإقتضاء فحص مراسلات المجموعة مع المحامين للمطالبات قيد التحقيق. • راجعنا مطابقة الإدارة لبيانات المجموعة المتضمنة المسجلة في أنظمة إدارة وثائق التأمين مع البيانات المستخدمة في إحتسابات الإحتياطي للاكتواري. • قمنا بمطابقة التزامات عقود التأمين وأصول إعادة التأمين على النحو الذي أوصى به الخبير الاكتواري للمجموعة للإلتزامات في البيانات المالية. • قمنا بتقييم خبرة وكفاءة الخبير الاكتواري للمجموعة للقيام بتقييم نهاية الفترة. • قمنا بمشاركة أعضاء فريقنا المتخصصين الإكتواريين، لتطبيق المعرفة والخبرة المناسبة في مجال الصناعة، وقارننا المنهجية والنماذج والافتراضات المستخدمة مقابل الممارسات الإكتوارية المعترف بها والمقبولة. قمنا أيضًا بتقييم مدى كفاية الإلتزامات الناشئة عن عقود التأمين في البيانات المالية. • حصلنا على ملخص إتفاقية إعادة التأمين للسنة وتحققنا من التفاصيل في الملخص للاتفاقيات ذات الصلة. • قمنا بمراجعة نسب أصول إعادة التأمين للإلتزامات عقود التأمين ذات الصلة لتحديد أي تباين من ترتيبات إتفاقية إعادة التأمين. 	<p>١ تقييم التزامات عقود التأمين وأصول إعادة التأمين – البيانات المالية الموحدة للشركة الأم</p> <p>إن تقدير إلتزامات عقود التأمين ينطوي على درجة كبيرة من الأحكام. تستند الإلتزامات إلى أفضل تقدير للتكلفة النهائية لجميع المطالبات المتكبدة ولم تسدد في تاريخ معين، سواء تم الإبلاغ عنها أم لا، إلى جانب تكاليف معالجة المطالبات ذات الصلة. يمكن استخدام مجموعة من الطرق لتحديد هذه الإلتزامات. إن هذه الطرق المتضمنة هي عدد من الافتراضات المتعلقة بمبلغ التسوية المتوقع وأنماط التسوية للمطالبات.</p> <p>يتم إدراج أصول إعادة التأمين عندما تكون مطلوبات التأمين الإجمالية ذات الصلة هي عقود مدرجة وتخضع قابلية استردادها إلى احتمال خسارة التخلف والخسائر المحتملة في حالة التخلف عن السداد من قبل أطراف مقابلة معينة لمعدي التأمين.</p> <p>يتم عرض أساس تقدير المجموعة للإلتزامات عقود التأمين وأصول إعادة التأمين في قسم السياسات المحاسبية في الإيضاح ٢-٦ حول البيانات المالية. كما يوجه إنتباه إلى التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة والإفصاحات عن المطالبات غير المدفوعة وإدارة مخاطر التأمين المبينة في الإيضاحات ٣ و ١٩ و ٣٤ حول البيانات المالية على التوالي.</p>

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
الشركة الوطنية للتأمين على الحياة والعام (ش م ع ع) (تابع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية	كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية
٢ الاعتراف بالإيرادات	لقد تناولنا المخاطر المحددة من قبلنا من خلال تنفيذ الإجراءات التالية:
يتكون إجمالي أقساط التأمين المكتتبة من إجمالي أقساط التأمين المستحقة القبض طوال فترة التغطية المقدمة بالعقود المبرمة خلال الفترة المحاسبية ويتم إدراجها في التاريخ الذي تبدأ فيه الوثيقة. في نهاية كل فترة، يتم تكوين مخصص بنسبة من صافي الأقساط المحتفظ بها لتغطية أجزاء المخاطر التي لم تنته في تاريخ التقرير.	<ul style="list-style-type: none"> أخذنا في عين الاعتبار ما إذا كان يتم محاسبة الأقساط على وثائق التأمين في تاريخ بدء الوثائق، وذلك من خلال اختبار عينة من بنود الإيرادات إلى عقود التأمين، مع التركيز بشكل خاص على المعاملات التي وقعت بالقرب من تاريخ التقرير. لقد تأكدنا الامتثال بالسياسات المحاسبية للشركة. قمنا بتقييم أنظمة تكنولوجيا المعلومات ذات الصلة واختبار فعالية التشغيل لضوابط الرقابة الداخلية حول تسجيل الإيرادات في الفترة الصحيحة. قمنا بمقارنة رصيد حساب احتياطي الأقساط غير المحققة كما هو مبين في البيانات المالية إلى رصيد الاحتياطي المحسوب من قبل الخبير الاكتواري للشركة الأم. قمنا بإعادة حساب احتياطي أقساط التأمين غير المحققة على أساس الفترة المتبقية من عقود التأمين القائمة كما في تاريخ التقرير. اختبرنا أيضا عينة من قيود دفتر اليومية المسجلة في حسابات الإيرادات لتحديد أي بنود غير عادية أو غير منتظمة، كما اختبرنا التسويات بين ملف الوثائق الرئيسي ودفاتر الأستاذ المالية. قمنا بتقييم خبرة وكفاءة الخبير الاكتواري للمجموعة للقيام بتقييم نهاية السنة. قمنا بمشاركة أعضاء فريقنا المتخصصين الاكتواريين، لتطبيق المعرفة والخبرة المناسبة في مجال الصناعة، وقارننا المنهجية والنماذج والاقتراضات المستخدمة مقابل الممارسات الاكتوارية المعترف بها والمقبولة.
بالنسبة لعقود التأمين العام فإن احتياطي المخاطر السارية يتم احتسابه بناءً على طريقة الأعلى من ٣٦٥/١ أو المبلغ المحسوب بنسبة ٤٥٪ من صافي أقساط التأمين المحتفظ بها للسنة لجميع فئات الأعمال كما هو مطلوب بمقتضى قانون شركات التأمين في سلطنة عُمان.	
بالنسبة للسياسات الطبية الجماعية وسياسات الحياة، يتم تسجيل القسط المكتوب المتعلق بالمخاطر غير المنتهية على السياسات النشطة في تاريخ التقرير كاحتياطي للمخاطر غير المنتهية من قبل خبير اكتواري.	
لقد قررنا أن هذا أمر تدقيق رئيسي لأنه ينطوي على إحتمالات معقدة وبسبب الأهمية المالية الجوهرية للمبالغ المعنية.	
إن السياسات المحاسبية الهامة والإفصاحات عن الإيرادات مبينة في الإيضاحين ٢-١٩ و ٢٥ أ حول البيانات المالية، على التوالي.	

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
الشركة الوطنية للتأمين على الحياة والعام (ش م ع ع) (تابع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية	أمور التدقيق الرئيسية
<p>لقد أنجزنا إجراءات التدقيق التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • قمنا بتقييم دقة أعمار الأقساط وأرصدة التأمين المدينة وقمنا بتحدي الإدارة على مستوى الانخفاض في القيمة في كل "مقدار" من الوقت بالتناسب مع عمر الرصيد. • اخترنا عينة من الأرصدة المدينة الأكبر حيث تم إدراج مخصص لانخفاض قيمة المديونية وفهم السبب المنطقي وراء حكم الإدارة. من أجل تقييم مدى ملاءمة هذه الأحكام، تحققنا مما إذا كانت الأرصدة متأخرة عن السداد، وأنماط الدفع التاريخية للعميل وما إذا كانت هناك أي مدفوعات قد تم إستلامها بعد نهاية السنة حتى تاريخ الانتهاء من إجراءات تدقيقنا. • كما حصلنا على أدلة بما في ذلك المراسلات التي تدعم أي نزاعات بين الأطراف المعنية ومحاولات الإدارة لاسترداد المبالغ غير المسددة وعلى الوضع الائتماني لأطراف مقابلة هامة عند توفرها. • تم طلب تأكيدات الرصيد من أطراف مختارة وتم تنفيذ إجراءات بديلة في حالة عدم تلقي الاستجابة لطلبات التأكيد. • عند تقييم مدى ملاءمة مخصص إنخفاض القيمة الشامل، أخذنا أيضًا في عين الاعتبار سياسة الإدارة لإدراج مخصصات المديونيات المشكوك في تحصيلها. • كذلك قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات المتعلقة بالمديونيات الناتجة عن عقود التأمين وإعادة التأمين الواردة في الإيضاحين ٧ و ٣٤ حول البيانات المالية الموحدة. 	<p>٣ الأقساط وأرصدة التأمين المدينة</p> <p>إن الأقساط وأرصدة التأمين المدينة الناشئة عن عقود التأمين وإعادة التأمين مهمة للبيانات المالية الموحدة للمجموعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. إن تحديد ما إذا كانت المديونية يمكن تحصيلها يتضمن حكم إداري. تأخذ الإدارة في عين الاعتبار عوامل محددة تشمل عمر الرصيد ووجود النزاعات وأنماط الدفع التاريخية الحديثة وأي معلومات أخرى متاحة تتعلق بالجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة. تستخدم الإدارة هذه المعلومات لتحديد ما إذا كان مطلوبًا مخصص انخفاض القيمة إما لمعاملة محددة أو لرصيد العميل بشكل عام.</p> <p>لقد قررنا بأن يكون هذا أمر تدقيق رئيسي لأن تقدير المبلغ القابل للاسترداد لمديونيات التأمين وتحديد مستوى مخصص الانخفاض في القيمة يشتمل على تقديرات وأحكام.</p> <p>يرجى الرجوع إلى الإيضاحين ٧-٧-٢ و ٣٤ حول البيانات المالية للسياسة المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بمديونيات التأمين ومخصصات انخفاض القيمة ذات الصلة.</p>

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي الشركة الوطنية للتأمين على الحياة والعام (ش م ع ع) (تابع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية (تابع)

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠١٩

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة والإدارة مسؤولين عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠١٩، وغيرها من البيانات المالية وتقريرنا كمدققي حسابات بشأنها. لقد حصلنا على المعلومات التالية قبل تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات، ونتوقع الحصول على التقرير السنوي المنشور لسنة ٢٠١٩ بعد تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات:

- تقرير رئيس مجلس الإدارة
- تقرير حوكمة وتنظيم الشركات
- تقرير مناقشة وتحليل الإدارة

لا يغطي رأينا حول البيانات المالية المعلومات الأخرى، ولا نبدي وسوف لن نبدي أي شكل من أشكال الإستنتاج التأكيدي في هذا الشأن.

إرتباطاً بتدقيقنا للبيانات المالية، إن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، أخذين في عين الاعتبار سواء المعلومات الأخرى لا تتماشى جوهرياً مع البيانات المالية أو معرفتنا التي تم الحصول عليها في التدقيق أو غير ذلك يبدو أنه تشوبها أخطاء جوهريّة.

في حال، بناءً على الإجراء الذي قمنا بأدائه حول المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات، نستنتج بأن هناك أخطاء جوهريّة في هذه المعلومات الأخرى، فيتطلب منا رفع تقرير بهذه الحقيقة. ليس لدينا أي أمر لرفع تقرير في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة وأولئك المسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسؤولين عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والمتطلبات الملائمة لقانون الشركات وتجديلاته، والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان، ونظم الرقابة الداخلية التي يقوم بتحديدّها أولئك المسؤولين عن الحوكمة على أنها ضرورية للتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهريّة، سواء نتيجةً لإختلاس أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسؤولين عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حسب مقتضى الحال، حول الأمور المتعلقة باستمرار المنشأة في مزاولة نشاطها واستخدام مبدأ الإستمرارية للمحاسبة إلا إذا كان أولئك المسؤولين عن الحوكمة ينوون إما تصفية المجموعة أو إيقاف العمليات، أو لا يوجد لديهم بديل واقعي ولكن القيام بذلك.

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول حول سواء البيانات المالية ككل خالية من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكن ليس ضمان بأن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائماً الأخطاء الجوهرية حينما تكون موجودة. يمكن أن تنشأ الأخطاء من الغش أو الخطأ، وتعتبر جوهريّة في حال، بشكل فردي أو في مجموعها، يمكن توقعها بمعقولة بأنها تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي الشركة الوطنية للتأمين على الحياة والعام (ش م ع ع) (تابع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية (تابع)

مسئوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تابع)

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نمارس الأحكام المهنية والحفاظ على الشكوك المهنية في جميع أنحاء التدقيق. ونقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لراينا. إن مخاطر عدم الكشف عن أية أخطاء جوهرية الناتجة عن الغش هو أعلى من واحد من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ والتزوير، أو الحذف المتعمد ومحاولات التثويه، أو تجاوز ضوابط الرقابة الداخلية.
 - الحصول على فهم لضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية ضوابط الرقابة الداخلية للمجموعة.
 - تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة المعدة من قبل الإدارة.
 - التوصل إلى قرار حول مدى ملاءمة استخدام أولئك المسؤولين عن الحوكمة لأساس الإستمرارية للمحاسبة، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري موجود ذو صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. في حال نستنتج بأن هناك عدم يقين جوهري موجود، يتطلب منا لفت الانتباه في تقريرنا كمدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، لتعديل راينا. استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تسبب في المجموعة لتتوقف عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
 - تقييم العرض العام، هيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وسواء البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث المعنية بطريقة تحقق العرض العادل.
 - الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإجراء تدقيق المجموعة. نحن لا نزال المسؤولين الوحيديين عن راينا حول التدقيق.
- نتواصل مع أولئك المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، في النطاق المخطط وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في ضوابط الرقابة الداخلية التي حددها خلال تدقيقنا.
- نقدم أيضاً إلى أولئك المسؤولين عن الحوكمة بياناً بأننا قد امتثلنا بمتطلبات السلوك الأخلاقي ذات الصلة بشأن الإستقلال، والتواصل معهم بكافة العلاقات وغيرها من الأمور التي قد تكون من المعقول أن يعتقد بأنها تؤثر على إستقلالنا، وعند الاقتضاء، الضمانات ذات الصلة.
- من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع أولئك المسؤولين عن الحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت من أكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، وبالتالي هي أمور التدقيق الرئيسية. وصفنا هذه الأمور في تقريرنا كمدققي الحسابات إلا في حال قانون أو لائحة يحول دون الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما، في حالات نادرة للغاية، قررنا أن أمر لا ينبغي أن يتم تواصله في تقريرنا بسبب الآثار السلبية من عمل ذلك حيث من المعقول توقع أن تفوق فوائد المصلحة العامة من هذا التواصل.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
الشركة الوطنية للتأمين على الحياة والعام (ش م ع ع) (تابع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية (تابع)

الرأي حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى
في رأينا، أن البيانات المالية تتقيد، من جميع النواحي الجوهرية، بالمتطلبات الملزمة لقانون الشركات التجارية وتعديلاته، والهيئة العامة لسوق
المال في سلطنة عُمان.



Ernst & Young LLC
B. Jindry

بسام مصطفى هندي
مسقط
٢٦ فبراير ٢٠٢٠